العلاقات الإعلامية

التقرير الصحافي

الثلاثاء 2021/7/27

عناوين الصحف

حديث اليوم
أسرار الصحف

افتتاحيات الصحف
حزب الله

مقالات ورأي

عدد الصفحات: 18

أهم العناوين

- الديار: الحزب يرفض «مقايضة» باسيل
- الديار: تعاون ضمني بين الفرنسيين وحزب الله لانجاح عملية التاليف
- الجمهورية: بري: نأمل أن تسير الامور في الاتجاه الإيجابي بما يفضي إلى تشكيل حكومة انقاذية
- الأخبار: ميقاتي: أولوياتي الدواء والمحروقات والكهرباء

www.twitter.com/relationmedia1
www.mediarelations-lb.org
relationmedia@gmail.com
alakatmedias@gmail.com
www.youtube.com/relationmedia
01-278680 / 01-274887
معوض، شارع معوض، بناية معوض، ط2

عناوين الصحف

الأخبار

تبادل رسائل إيجابية بين عون وباسيل والرئيس المكلّف | ميقاتي: أولوياتي الدواء والمحروقات والكهرباء

النهار

ميقاتي والضمانات الدولية: حكومة 4 آب؟

الشرق

تكليف ميقاتي لاستكمال مسار بيت الوسط

الجمهورية

التأليف رهن بصفاء النيات

نداء الوطن

"حزب الله" يدخل معترك التأليف... "لترقيع الهريان"
باسيل يمهل ميقاتي "شهراً": "ما شفت مين مات"؟

اللواء

ميقاتي يلتقط كرة النار.. والتأليف رهن الإلتزام بـ«ضمانات التكليف»!

الديار

تكليف بدعم خارجي «وطبخة» داخلية واختبار نوايا التاليف السريع يبدا اليوم
«الهامش يضيق» امام باسيل... وميقاتي لحزب الله: دون ثقتكم لن اقبل المهمة
الرياض تعيد حساباتها حكوميا... والتلاعب بالدولار مفتعل لغايات سياسية ؟

البناء

ميقاتي بـ 72 صوتاً رئيساً مكلّفاً والأسبوع الأول سيتكفل بتظهير فرص التأليف / الاستشارات مع الكتل النيابية اليوم... وحردان: الأولوية لوجود حكومة تتحمل المسؤولية / مصادر فرنسيّة تؤكد الدعم السعوديّ والفرص العالية لتشكيل حكومة تتجاوز العقد

الشرق الأوسط

ميقاتي رئيساً للحكومة اللبنانية بـ72 صوتاً.. ولم يسمه أكبر تكتلين مسيحيَين حاز دعم "رؤساء الحكومات السابقين" و"حزب الله" في الاستشارات النيابية

حديث اليوم

تناولت الصحف المحلية في عددها الصادر اليوم:

- تكليف الرئيس نجيب ميقاتي لتأليف الحكومة
- انتظار بداية مشاورات تأليف الحكومة
- انخفاض الدولار المفاجئ ومن ثم ارتفاعه

أسرار الصحف

أسرار النهار

- لفت غياب المواقف العربية، ولا سيما منها الخليجية، عن مسار التكليف خالفا لما كان يحصل في مراحل سابقة.
- يترقب اللبنانيون موقف حزب الله من النائب السابق نوار الساحلي الذي شارك في حفل زفاف ابنته البعيد من التقاليد والعادات الذي يفرضها مجتمع الحزب .

أسرار البناء

- يدرس عدد من النواب الذين وقعوا عريضة الاتهام النيابية بخصوص تفجير مرفأ بيروت نصيحة قانونيّة بالتوجه الى قضاء العجلة لوقف بث إعلان تشهيريّ بهم ومقاضاة القناة التلفزيونيّة التي تبثه بجريمة القدح والذم والتحريض على الفتنة ومطالبتها بالتعويض بمبالغ مالية كبيرة.

افتتاحيات الصحف

نداء الوطن

على امتداد يوم مملّ اجترّت وقائعه مشهديات وتصاريح مستنسخة من مسلسل التكليف في جزأيه السابقين، تربّع رئيس الجمهورية ميشال عون على كرسي الاستشارات النيابية الملزمة للمرة الثالثة على التوالي منذ انفجار 4 آب، مستعرضاً تسمية رئيس مكلف جديد يتولى مهمة التأليف و"التوليف" بين مقتضيات التشكيل الدستورية و"معايير" المحاصصة السياسية التي وضعها رئيس "التيار الوطني الحر" جبران باسيل شرطاً موجباً ليظفر أي رئيس مكلف بتوقيع الرئاسة الأولى على مسودته الحكومية.

ومن هذا المنطلق، أتت رسالة باسيل المشفرة للرئيس المكلف نجيب ميقاتي لتوجّه إليه إنذاراً مبكراً من مغبة المخاطرة بأن يلقى تكليفه حتفه إن هو آثر السير على خطى سلفه المتنحي سعد الحريري وقبله مصطفى أديب في معاندة نوازع العهد وتياره، فوضعه صراحةً وبالفم الملآن من على منبر قصر بعبدا أمام مهلة "أقصاها شهر" إما للتأليف أو للاعتذار، بمعزل عن منطوق النص الدستوري... ناصحاً إياه بأن "يتعظ" من تجربة إسقاط تكليف الحريري على قاعدة: "ما متت ما شفت مين مات؟".

ورغم حيازة ميقاتي أكثرية 72 صوتاً نيابياً وغطاء "بيت الوسط" ومباركة دار الإفتاء ودعم الثنائي الشيعي، بقيت "النقزة" تتملك رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي اختصر الموقف إثر لقاء رئيس الجمهورية بعبارة "العبرة بالتأليف"، تجسيداً للقناعة الراسخة بإمكانية تكرار العهد سيناريو التعطيل نفسه وإجهاض محاولة استيلاد أي حكومة لا تحاكي شروطه وتطلعاته. غير أنّ أوساطاً مراقبة رأت أنّ "هامش المناورة والتعطيل بدأ يضيق أمام عون وباسيل لمجرد إبداء "حزب الله" رغبته الصريحة هذه المرة بدخول معترك التكليف والتأليف عبر قراره تسمية ميقاتي"، لافتةً الانتباه إلى أنّ "تدهور الأوضاع دراماتيكياً في البلد بشكل بات يحاصر بيئة الحزب الحاضنة، وضعه أمام خيار قسري يقضي بالدفع قدماً نحو ولادة أي حكومة تفرمل الانهيار وتساهم في فتح باب المساعدات الخارجية "لترقيع الهريان" الحاصل تحت سطوة الأكثرية الحاكمة".

وبهذا المعنى، تعاطت الأوساط مع قرار "حزب الله" المشاركة في تسمية الرئيس المكلف باعتباره "مؤشراً وازناً في ترجيح كفة التأليف، لا سيما وأنّ ميقاتي أصبح بذلك عملياً مرشحاً صريحاً لكتلة "الوفاء للمقاومة" ولن يكون بالتالي من السهل على باسيل تجاوز هذا المعطى المستجد واستسهال عملية الإطاحة بمرشح الحزب"، معتبرةً أنّ "التقاطعات الخارجية والداخلية هذه المرة كفيلة بتذليل العقد أمام ولادة الحكومة".

وفي هذا السياق، برز تأكيد من ميقاتي على كونه يمتلك "ضمانات خارجية" دفعته إلى الإقدام على خطوة قبول التكليف، الأمر الذي علقت عليه مصادر واسعة الاطلاع بإعادة صياغة التعبير بشكل أدق فوضعته في خانة "الضغوط الخارجية للتأليف أكثر مما هي ضمانات خارجية للتأليف"، وأوضحت أنّ المجتمع الدولي لا يعطي "شيكاً على بياض" سلفاً لأي رئيس مكلف بمعزل عن ماهية التركيبة الحكومية التي يعتزم تشكيلها، مضيئةً في هذا المجال على تجديد باريس أمس موقفها المبدئي المتمسك بوجوب "تشكيل حكومة إصلاحية"، وإعلان الاتحاد الأوروبي أنه أبلغ المسؤولين المعنيين في لبنان "ضرورة تشكيل حكومة ذات مصداقية وتخضع للمحاسبة دون تأخير".

ومع انطلاق الرئيس المكلف الجديد في جولة مشاوراته النيابية البروتوكولية اليوم، أشارت مصادر مطلعة على كواليس يوم الاستشارات الملزمة في قصر بعبدا أمس إلى تلمس بوادر "اجماع على ضرورة الاسراع في تأليف الحكومة"، ونقلت أنّ ميقاتي تلقى من عون "وعداً واضحاً ببذل كل جهد ممكن للتعجيل في تشكيل الحكومة"، فاتفقا خلال اللقاء الثنائي بينهما على "عدم وجود أي شروط مسبقة حول الحقائب والأسماء".

وفي السياق نفسه، أكدت مصادر مقربة من دوائر قصر بعبدا أن "الرئيس عون توافق مع الرئيس ميقاتي على الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، لكنهما لم يدخلا بعد في تفاصيل تركيبة الحكومة أو توزيع الحقائب أو أية مسائل أخرى مرتبطة بآلية التأليف"، مشددةً على أنّ "كل ما تردد عن وجود خلافات حول هذه الحقيبة أو تلك لا أساس له لا سيما وان البحث في تركيبة الحكومة لم يبدأ بعد بين الرئيسين". ونبّهت إلى أنّ "الهدف من بث مثل هذه الشائعات هو

إحداث جدل متعمد للاساءة الى عملية التأليف واختلاق نقاط خلافية بين الرئيسين تسيء الى مسار تشكيل الحكومة"، مبديةً في المقابل ثقتها بأنّ التعاون بين عون وميقاتي "كفيل بالوصول الى الهدف المنشود ضمن الأصول والقواعد الدستورية المعروفة".

الجمهورية

ما بعد تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة الجديدة، يدخل المعنيّون بهذا الاستحقاق في اختبار إثبات جديّتهم في كسر حلقات التعطيل وسلوك مسار التسهيل والتأليف، ويملأون هذا الفراغ الآسر للسلطة التنفيذية منذ نحو سنة.
هي فرصة جديدة، لعلّها تعدم الأداء الذي علّق البلد على خط التوتّر السياسي والشخصي، لأشهر طويلة، ولعلّها تمنحهم بدورها فرصة استخلاص العبَر من الخطايا التي ارتكبت بحق الوطن والناس، فيسارعون إلى تقريب مسافات التفاهم على حكومة رحمة بوطن يكاد يفقد معناه، وبشعب يُدَفّع ثمن أنانيّات المتسلطين وحساباتهم وشعبوياتهم الرخيصة.
هي فرصة جديدة للإنقاذ، وشركاء التأليف على محكّ المسؤولية، فلم يعد ثمّة مجال لمراكمة المزيد من الخيبات على وطن وشعب، ولا لمزيد من اللهو العبثي بالشروط التعجيزية والاستئثار النكدي بحصص وحقائب، المبارزة في رفع السقوف السياسية والشخصية، التي فسّخت أعمدة الهيكل اللبناني، وصار على وشك التداعي والسّقوط النهائي على رؤوس الجميع.
بعد التكليف، إلى التأليف دُر، هذا هو المسار الطبيعي الذي ينبغي أن يتمّ على وجه السرعة، فهل سنرى المؤلّفين مدفوعين إليه هذه المرة بجدية مسؤولة، وبصدق مع أنفسهم ومع الناس، أم سنراهم يهرعون الى الدوران من جديد في متاهة التفشيل والتعطيل؟
كلّ اللبنانيين يعلّقون آمالهم على هذه الفرصة، فهل من يتلقّفها لوقف مسلسل الأزمات والخيبات والإخفاقات، ويرمي حبل النجاة للبنان واللبنانيين من الكارثة وبئس المصير؟

اللواء

التقط الرئيس نجيب ميقاتي «كرة النار» وخرج من قصر بعبدا بثقة 72 نائباً، ورهان، لا خلاف عليه، حول الحاجة إلى حكومة يتمكن رئيس كتلة الوسط النيابية، وعضو نادي رؤساء الحكومات، من تأليفها على وجه السرعة، لتضطلع بأكبر مهمة في تاريخ لبنان ما بعد الطائف، وما بعد الـ2005: وقف انهيار البلد، وإعادة الثقة به وطناً ودوراً واعادته إلى مكانته على الساحتين العربية والدولية.
تمت الخطوة الأولى، بنجاح (أي التكليف) على الرغم من امتناع حزب العهد، تكتل لبنان القوي عن التسمية، مع ربط نزاع مع الرئيس ميقاتي، واعداً بـ«منح الثقة» في المجلس النيابي في ضوء البيان الوزاري..
فعلى مدى ما لا يقل عن 6 ساعات (من العاشرة والنصف صباحاً إلى الخامسة) أجرى الرئيس ميشال عون الاستشارات النيابية الملزمة والتي أفضت إلى تسمية ميقاتي لتشكيل الحكومة الجديدة بأغلبية 72 صوتاً، وحصول السفير نواف سلام على صوت واحد، وامتناع 42 نائباً عن التسمية، وغياب 3 نواب.
وبصرف النظر عن امتناع تكتل لبنان القوي برئاسة النائب جبران باسيل، وتكتل الجمهورية القوية الذي يمثل «القوات اللبنانية»، فإن المشهد، بات مؤاتياً لالتقاط فرصة التأليف.
وعلى قاعدة «خير الكلام ما قل ودل»، حدّد ميقاتي عناوين مهمته: فهو يلتقط المهمة «للحد من النار» وان التعاون مع الرئيس عون موضع تأكد، وان الحكومة ستشكل «لتنفيذ المبادرة الفرنسية، والتي هي لمصلحة لبنان والاقتصاد اللبناني وانهاضه».
تجاوز الرئيس المكلف مسألة الامتناع عن التسمية، معترفاً بصعوبة المهمة و«قرار الاقدام على وقف تمدد الحريق» بتعاون الجميع، معتبراً ان ثقة النّاس هي الأساس، وهو لا يمتلك على حدّ تعبيره عصا سحرية، معرباً عن اطمئنانه إلى التعاون مع عون فأنا «منذ فترة ادرس الموضوع، ولو لم تكن لدي الضمانات الخارجية المطلوبة لما اقدمت».
فرصة متاحة لتأليف الحكومة التي هناك إجماع حول ضرورتها لوقف الانهيار، وبناء خارطة طريق للخروج من الأزمة القاتلة.

وعليه، وصل الرئيس ميقاتي إلى بعبدا، وعلى الفور انضم إلى اللقاء الذي كان منعقداً بين رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي نبيه برّي.
في الاجتماع أبلغ ميقاتي ان مرسوم تكليفه رئاسة الحكومة قيد الاعداد، انطلاقاً من حصيلة الاستشارات، وسط نوايا طيبة بالتعاون حول الخطوة التالية وهي تأليف الحكومة..
إذ اعتبر الرئيس برّي لدى مغادرته بعبدا ان «العبرة في التأليف».
وعلمت «اللواء» ان اللقاء الرئاسي الثلاثي بعد استشارات التكليف ساده مناخ يتصل بالاستعجال في تأليف الحكومة.
وقالت مصادر سياسية مطلعة لـ«اللواء» ان هناك سلسلة مؤشرات برزت بشأن هذا المناخ انطلاقا من كلام رئيس الجمهورية حول قدرة الرئيس ميقاتي على تدوير الزوايا وكلام ميقاتي عن الضمانات الخارجية والتعاون مشيرة إلى أنه في حال سار مسار التأليف على ما يرام فإن التأليف لن يستغرق أياما نافية أن يكون هناك مهلة شهر.

النهار

على مسارين شديديّ التناقض يطغيان على مجمل المشهد الداخلي، صار الرئيس #نجيب ميقاتي الرئيس المكلف الثالث ب#تشكيل الحكومة منذ ما بعد انفجار مرفأ بيروت وسط ترقب حذر للغاية لمسار التأليف الذي يبدأ اليوم تحديداً مع #الاستشارات النيابية التي سيجريها الرئيس المكلف مع الكتل النيابية والنواب في ساحة النجمة. مسار فتحته نفحة تفاؤل حرص ميقاتي على تعميمها فور صدور مرسوم #تكليفه، وبدا لافتاً إعلانه من خلالها امتلاكه ضمانات خارجية لدعم حكومته العتيدة. ومسار لا يزال أصحابه يتخوفون ويتشككون استناداً الى التجربة المريرة التي عانى منها الرئيس المعتذر سعد الحريري، علماً ان ايحاءات ومعطيات واضحة ارتسمت في الساعات الأخيرة، اثبتت ان الهدف المركزي الأساسي للعهد العوني وتياره من خلال الإمعان في التعطيل كان إزاحة وإقصاء الحريري. ولذا ستكتسب تجربة ميقاتي في الأيام الطالعة مع رئيس الجمهورية ميشال عون دلالات الاختبار الفوري الذي لن تتأخر مفاعيله خصوصاً اذا اقترن موقف "حزب الله " الذي سمى نوابه ميقاتي وشددوا على تسهيل التاليف، بالصدقية والالتزام لان ذلك سيسقط الغطاء الذي استند اليه العهد سابقا في تعطيل مهمة الحريري.
وفي أي حال يبدو واضحاً ان ميقاتي وضع لنفسه برنامجاً سريعاً واستثنائياً لاستعجال تأليف الحكومة وعدم الاستغراق في استنزاف الوقت، علماً انه شرع مساء امس في الزيارات التقليدية لرؤساء الحكومة السابقين سعد الحريري وفؤاد السنيورة وتمام سلام وحسان دياب وسينجز اليوم برنامج الاستشارات النيابية في مجلس النواب وسط ايحاءات بأنه حدّد لنفسه مهلة قصيرة غير معلنة لتوظيف الدعم الداخلي والخارجي الذي توافر لتكليفه. وأفادت معلومات بارزة في هذا السياق ان ميقاتي يتطلع بجدية كبيرة الى توظيف حالة التأييد الواسع لتشكيل حكومة في اسرع وقت من خلال سعيه الى إنجاز التأليف فعلاً قبل 4 آب المقبل على صعوبة تحقيق هذا الهدف، ولكن النجاح المحتمل لهذا الاختراق في حال حصوله سيحدث وقعاً مهماً داخلياً وخارجياً نظراً الى الرمزية الكبيرة التي تكتسبها محطة الذكرى السنوية الأولى لانفجارمرفأ بيروت. وذكرت المعلومات ان لقاء رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس ميقاتي بعد انتهاء الاستشارات اتسم بأجواء إيجابية اذ نقل عن عون انه قال للرئيس المكلف "بدنا نتعاون لنخلص البلد"، وان ميقاتي اجابه فوراً بأنه جاهز وانه سيحضر اليه في وقت قصير جداً بعد الاستشارات النيابية التي سيجريها اليوم اذ يجري كلام عن تأليف سريع للحكومة خلال أيام .
وقالت مصادر مطلعة على موقف بعبدا ان الرئيس عون توافق مع الرئيس ميقاتي على الاسراع في التشكيل، لكنهما لم يدخلا بعد في تفاصيل تركيبة الحكومة او توزيع الحقائب او اية مسائل اخرى مرتبطة بآلية التأليف. واكدت هذه المصادر ان كل ما تردد عن وجود خلافات حول هذه الحقيبة او تلك، لا أساس له لاسيما وان البحث في تركيبة الحكومة لم يبدأ بعد بين عون وميقاتي. وشددت المصادر على ان مقاربة مسألة تشكيل الحكومة سترتكز على ما يحقق مصلحة لبنان واللبنانيين في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها الوطن، وان التعاون بين الرئيسين عون وميقاتي كفيل بالوصول الى هذا الهدف ضمن الاصول والقواعد الدستورية المعروفة.

حزب الله

- الديار: الحزب يرفض «مقايضة» باسيل

وبانتظار الحصول على اجوبة، واحدة من مفارقات يوم التكليف، كانت افتراق كتلة الوفاء للمقاومة، وكتلة لبنان القوي، في مسألة تسمية ميقاتي، فالكتلتان اللتان توحد موقفهما من عدم تسمية الحريري، لم تصلا الى تفاهم على عدم تسمية الرئيس المكلف، ووفقا لمصادر مطلعة على موقف حزب الله، حاول الوزير جبران باسيل اقناع قيادة الحزب بحصول مقايضة تقوم على تراجعه عن تسمية نواف سلام مقابل عدم تسمية نواب الحزب لميقاتي، الا ان حزب الله كان حاسما في رفض تلك التسوية، لانه مقتنع بضرورة منح ميقاتي الثقة خصوصا انه حصل عليها في المرتين التي سبق وشكل فيها حكومتيه السابقتين، والتراجع هذه المرة عن تسميته سيفسر على نحو سلبي عبر الايحاء بان الحزب لن يبذل الجهد الكافي لانجاح مهمته، وهو امر مناف للواقع لان حزب الله يعتبر بان تشكيل اي حكومة في الوقت الفاصل عن الانتخابات النيابية كفيل بوقف او تنظيم الانهيار المتمادي في البلاد، ويوقف بالحد الادنى الارتطام الحاد، وهو امر مطلوب، بعيدا عن اي حسابات سياسية لا مكان لها في الوقت الراهن، ولهذا كان القرار حاسما بتبني ترشيح ميقاتي خصوصا بعدما حصل على اجماع «نادي رؤساء الحكومة» السابقين وفي مقدمهم سعد الحريري، ولم يكن واردا لدى الحزب خلق اي تشنج مقابل الاجماع السني.

- الديار: تعاون ضمني بين الفرنسيين وحزب الله لانجاح عملية التاليف

فيما دعت وزارة خارجية فرنسا إلى تشكيل حكومة إصلاحية في لبنان بعد تكليف رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، واكدت الحاجة الملحة الآن لتشكيل حكومة كفؤة قادرة على تنفيذ الإصلاحات الضرورية لنهوض البلد، ثمة تعاون «غير منسق» وانما ضمني بين الفرنسيين وحزب الله لانجاح عملية التاليف كل وفق اجندته وقدراته في التاثير على القوى المحلية، واول الغيث كان نجاح الحزب في «اقناع» باسيل بعدم الذهاب الى السلبية المطلقة مع ميقاتي، وقد ترجم ذلك تراجعا عن تسمية نواف سلام.لكن هل هذا يعني ان طريق ميقاتي باتت خالية من «الالغام»؟

- الديار: التيار عاتب على حزب الله

ذكرت مصادر التيار الوطني الحر أن ثمة «عتب» كبير على الحلفاء وخصوصا حزب الله لانه لم يسأل المرشح عن برنامجه أو مشروعه أو مهمته، والكل لم يهتم بمعرفة أجندة حكومة ستقود البلاد حتى الانتخابات النيابية وربما الرئاسية، وهي مرشحة لتكون حكومة ادارة الفراغ، فهل نخاطر في اختيار «المجهول»؟.

- الديار: سلبية سعودية بعد دعم حزب الله

وإذا كان تكليف الرئيس ميقاتي كان شبه محسوم، الا ان نجاحه في تشكيل حكومة تحظى بدعم سعودي او عدم التعامل بسلبية لم يعد مضموناً، بعد معلومات عن تراجع الرياض عن موقفها «الموارب» وعودتها الى مربع السلبية، فاذا كانت حظوظ التشكيل مرتبطة بالتقدم الايجابي للمفاوضات الإيرانية- الأميركية، والدعم الفرنسي- الاميركي لخيار تكليفه، تؤكد اوساط دبلوماسية ان المملكة التي لعبت دورا مفصليا في استبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة، لن تتعامل مع رئيس حكومة تبناه حزب الله علنا وتدفع نحو نجاح تجربته، ووفقا لزوار السفارة السعودية في بيروت فان المملكة لن تغير في سياستها اتجاه لبنان مع تشكيل الحكومة الجديدة، لان المكتوب، يقرأ من عنوانه، فدعم حزب الله العلني لميقاتي «يفرمل» اندفاع المملكة، وهذا الدعم ما كان ليحصل دون حصول تفاهمات حول الخطوط العريضة لسياسة الحكومة التي ستكون امينة على رؤية حزب الله لعلاقات لبنان الخارجية المعادية لدول الخليج.

- الجمهورية: بري: نأمل أن تسير الامور في الاتجاه الإيجابي بما يفضي إلى تشكيل حكومة انقاذية

أمل رئيس مجلس النواب نبيه بري أن تسير الامور في الاتجاه الإيجابي بما يفضي إلى تشكيل حكومة انقاذية للبلد.
ولفت بري الى أن "ما نأمله هو ألا تطول فترة التأليف، بل نتمنّى الخير والتوفيق في مسعى التأليف والتعجيل بحكومة نريدها أن تولد اليوم قبل الغد. لتبدأ مهامها في التصدي للأزمة الخانقة التي تعصف بالبلد. وإن شاء الله خير".

- الأخبار: مصادر بعبدا: لا خلافات حول حقيبة معينة
أكدت مصادر بعبدا أن عون توافق مع رئيس الحكومة المُكلّف على الاسراع في تشكيل الحكومة من دون الدخول في تفاصيل توزيع الحقائب أو تفاصيل أخرى. ونفت المصادر وجود «أي خلافات حول حقيبة معينة، فالبحث لم يتطرق الى هذه المسألة، لكن ثمة أجواء متعمدة للإساءة الى عملية التأليف والتسويق لنقاط خلافية بين الرئيسين غير موجودة».

- الأخبار: مصادر مقرّبة من باسيل : إذا كان البرنامج وشكل الحكومة جيدين فسيمنح التيار ثقته لميقاتي
قالت مصادر مقرّبة من باسيل إن «ثمة إيجابية حقيقية تم لمسها من خلال رغبة ميقاتي في التعاون ونيته التسهيل لا العرقلة، بخلاف ما دأب عليه الحريري». بناءً عليه، «إذا كان البرنامج وشكل الحكومة جيدين، فسيمنح التيار ثقته لميقاتي». ذلك لا يحجب «الشكوك التي ما زالت ماثلة عند باسيل من وجود مكيدة ما تُحضّر لفريقه من تحت الطاولة، وهو ينتظر ليرى كيف سيتصرف الرئيس الجديد والطريقة التي سيتعامل بها خلال التأليف، عندها يتخذ قرار جدّياً بالتعاون أو المواجهة».

- الأخبار: ميقاتي: أولوياتي الدواء والمحروقات والكهرباء
في الغرف المغلقة، يؤكد ميقاتي أنه في حال تمكنه من تأليف حكومة، فإن أولوياتها ستكون في الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات النيابية هي «ضمان حصول اللبنانيين على الدواء والمحروقات والكهرباء». وأشار أعضاء في فريق عمله إلى نيته طرح فكرة استخدام مبلغ الـ900 مليون دولار التي سيحصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي (ضمن ما يُعرف بآلية «حقوق السحب الخاصة») لبناء معملين للكهرباء في دير عمار والزهراني، بما يغطي كامل حاجة لبنان للكهرباء حالياً. وإضافة إلى ذلك، يعوّل ميقاتي على الزخم الدولي الذي وُعِد به، من أجل ضمان تطبيق اتفاقية استيراد الغاز من مصر، ما يؤدي إلى خفض فاتورة الكهرباء وضمان استمرار الانتاج. إلا أن ميقاتي أوضح أنه سيدرس مع صندوق النقد الدولي، ومع خبراء اقتصاديين، السبل الأفضل لاستخدام الاموال المخصصة للبنان، علماً بأنه لا يتحدّث عن إمكان التوصل إلى اتفاق برنامج مع صندوق النقد، بل عن «التفاوض مع الصندوق بهدف تحضير الأرضية لاتفاق معه». وفي المقابل، يحذّر سياسيون من الإفراط في التفاؤل بإمكان حل أزمة الكهرباء في غضون أشهر، رغم أن دولاً كثيرة تمكّنت من ذلك في أقل من عام واحد.
- البناء: مصادر فرنسية: باريس أكملت عدة التجهيز اللازمة لإقلاع مركبه الحكومي بالتنسيق مع واشنطن والرياض
رغم الحذر الذي تبديه المصادر المواكبة للمسار الحكومي في إبداء التفاؤل، إلا أنها تلفت لاعتبار الأسبوع الأول كافياً لمعرفة اتجاه الرياح، وهو اتجاه يبدو مشجعاً مما تجمع من معطيات لدى المصادر حول مواقف رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وسعيهما للتعاون، وشعورهما بخطورة الفشل، سواء بانعكاسه على البلد وأوضاع الناس وصولاً لحد الانهيار الشامل، أو بما سيترتب عليه سياسياً من تبعات تطال من سيتحمل مسؤولية التعطيل، وهو ما كان مفهوماً في حالة الرئيس الحريري في ظل معرفة الجميع في الداخل والخارج ان العقدة الرئيسية تتأتى من رفض السعودية وولي عهدها التعاون معه، وإبلاغها للمعنيين بان التمسك ببقائه وتسهيل مهمته سيشكل نوعاً من التحدي للسعودية، وهذا غير وارد في حالة ميقاتي، الذي تؤكد مصادر فرنسية ان باريس أكملت عدة التجهيز اللازمة لإقلاع مركبه الحكومي، بالتنسيق مع واشنطن والرياض، وانها وفرت ما مجموعه ثلاثة مليارات دولار سيتمّ ضخها على مراحل حتى موعد الانتخابات النيابية، موزعة على ثلاثة أثلاث، ثلث من قروض مدورة من البنك الدولي وثلث مساعدات عاجلة لمنع الانهيار من صندوق النقد الدولي، وثلث من مساهمات الدول المانحة التي سيجمعها الرئيس الفرنسي بعد تشكيل الحكومة طلباً لمليار دولار.

- الجمهورية: القوى السياسيّة أكدت على الاستمرار بحركة التواصل بين ميقاتي والوطني الحر
علمت "الجمهوريّة" أن أبرز ما أحاط حركة التواصل بين رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي والتيار الوطني الحر، هو تأكيدات سائر القوى السياسيّة على الاستمرار به باعتباره السبيل الأسلم إلى فكّ أي عقد، وما لفت الإنتباه في هذا السياق هو موقف "حزب الله" الذي أكدّ على ما مفاده: "نحن مع تشكيل سريع للحكومة، ولا نريد أن نُتّهم بأنّنا ضد تشكيلها، ولسنا على الإطلاق مع أي ما يعطّل بل نحن مع كل ما يسهّل. ولكن، ليست لنا أي علاقة في ما يدور من تواصل بين ميقاتي والتيار الوطني الحر، فلا تُدخلونا بهذه المتاهة، وحلّوا مشاكلكم مع بعضكم ولسنا في موقع من يتدخل في ما يجب عليكم ان تقوموا به أنتم".

ـ مصادر مطلعة على موقف بعبدا للجمهورية: عون توافق مع ميقاتي على الاسراع بتشكيل الحكومة

كشفت مصادر مطلعة على موقف بعبدا لـ "الجمهورية" انّ الرئيس ميشال عون توافَق مع رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي على الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، لكنهما لم يدخلا بعد في تفاصيل تركيبتها او توزيع حقائبها او اية مسائل اخرى مرتبطة بآلية التأليف.

وشددت المصادر على انّ مقاربة مسألة تشكيل الحكومة سترتكز على ما يحقق مصلحة لبنان واللبنانيين في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها الوطن، وانّ التعاون بين الرئيس عون وميقاتي كفيل بالوصول الى هذا الهدف ضمن الاصول والقواعد الدستورية المعروفة.

ولفتت الى ان كل ما تردد عن وجود خلافات حول هذه الحقيبة او تلك لا أساس له، لا سيما انّ البحث في تركيبة الحكومة لم يبدأ بعد، لافتة الى انّ الهدف مِن بَث مثل هذه الشائعات هو إحداث جدل متعمّد للاساءة الى عملية التأليف واختلاق نقاط خلافية بين عون وميقاتي تُسيء الى مسار تشكيل الحكومة.

ودعت المصادر الى عدم الاسترسال في نشر معلومات مغلوطة حول التأليف، لا سيما انّ البحث فيها لم يدخل بعد في التفاصيل المتعلقة به.

ـ مصادر للجمهورية: مع اللقاء الاوّل بين عون وميقاتي ستتوضّح الصورة بالكامل

أشارت مصادر سياسيّة لصحيفة "الجمهورية" الى انه "مع اللقاء الاوّل بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي ستتوضّح الصورة بالكامل، وما اذا كان الدخان الابيض سيتصاعد ضمن مهلة يفترض ان تكون قصيرة".

ولفتت المصادر إلى اتصالات مكثّفة جرت في الآونة الأخيرة على أكثر من خط لاحتواء معركة السقوف قبل قيامها، وتركيز مشاورات التأليف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف على قاعدة الواقعيّة والموضوعية والتفاهم المشترك تحت سقف مصلحة البلد، علماً انّ حسم التأليف ينبغي ألّا يطول، خصوصاً أنّ المبدأ الذي ستقوم عليه الحكومة، يفترض أنّه محسوم من قبل غالبية القوى السياسية الداعمة لتكليف ميقاتي لناحية حكومة متوازنة من اختصاصيين من غير السياسيين، لا ثلث معطلاً فيها لأيّ طرف.

ـ مسؤول مصرفي للشرق الأوسط: من الضروري أن تستعيد السلطة النقدية بعضا من هيبتها ودورها

أكد مسؤول مصرفي لصحيفة "الشرق الأوسط" أن اصطناع إيجابيات عبر وقائع غير مؤكدة، يوقع في حصيلتها الكثير من المدخرين بمعزل عن حجم مبالغهم، لصالح المضاربين الذين يجنون فوارق التسعير صعودا وهبوطا. ورأى أنه "أصبح من الضروري، في ظل هذه المعطيات الشائكة، أن تستعيد السلطة النقدية بعضا من هيبتها ودورها في أسواق النقد، عوض الاكتفاء بمواكبة عمليات مبادلة محدودة الحجم والتأثير أسبوعيا، عبر المنصة التي يديرها البنك المركزي، وآخرها الأسبوع الماضي، حيث تم تنفيذ عمليات بقيمة 3 ملايين دولار فقط بسعر 17.5 ألف ليرة، علما بأن تسعير المنصة انطلق أساسا من مستوى 12 ألف ليرة".

وأشار المسؤول المصرفي إلى أن التعثر الداخلي المشهود في مقاربة الاستحقاقات الدستورية والسياسية، هو العامل الرئيسي في تغذية الفوضى النقدية القائمة خصوصا على تحكم التطبيقات الهاتفية بالمبادلات النقدية خارج منظومة البنك المركزي، ومن خلالها بكامل عمليات التسعير في أسواق الاستهلاك، حيث تتراكم الأكلاف المرتفعة على الاقتصاد ومعيشة السكان.

واعتبر ان "ما من تصويب لهذا الانحراف ومخاطره المتمادية، سوى باستعادة الثقة الداخلية والخارجية عبر الاستجابة لموجب تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت تلتزم الشروط الإصلاحية الهيكلية للقطاعات المالية والمصرفية والمؤسسات الحكومية، عبر مسار متكامل لإعادة تكوين السلطات وتمكينها من المشاركة في إقرار خطة إنقاذ تحظى بموافقة صندوق النقد الدولي، بوصفه الشريك الإلزامي لوقف مسلسل الانهيار والضامن لترجمة الوعود الدولية بتقديم القروض والمعونات المالية والإنسانية".

- نداء الوطن: الحملة على "نواب النيترات" مستمرة... وشطب التواقيع أيضاً... منصور لـ"نداء الوطن": إنسحبت وتصرّفت بضمير

ارتفع عدد النواب الذين سحبوا تواقيعهم على عريضة ترفض محاكمة النواب أمام القضاء العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت وتُطالب بمحاكمتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء، بعدما تقدم النائب البير منصور بطلب خطي رسمي من رئيس مجلس النواب نبيه بري امس، طالباً شطب توقيعه واعتباره انه لم يكن. وجاء في الطلب: "تبين لي بعد التوقيع على عريضة إحالة تفجير المرفأ الى المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، أن أهالي الضحايا الشهداء يفضّلون المسار العدلي، معتبرين ان مسار المجلس الاعلى قد يضيع حقوقهم. لذلك أتقدم بكتابي هذا طالباً شطب توقيعي عن عريضة الاحالة الى المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء واعتباره كأنه لم يكن".

سحب توقيع منصور يأتي مع اقتراب الذكرى السنوية الاولى لتفجير 4 آب وفي ظل استمرار الحملة على "نواب النيترات"، وقد سبقه الى خطوته هذه كل من النواب سليم سعادة، سامي فتفت، عدنان طرابلسي، نقولا نحاس وديما جمالي. والملاحظ أن منصور وسعادة من كتلة نواب الحزب السوري القومي الإجتماعي فيما لم يعرف موقف النائب الثالث في الكتلة أسعد حردان الذي لم يكن قد وقع على العريضة.

ويؤكد منصور لـ"نداء الوطن" انه لم يتأخر في خطوته اطلاقاً وانه تصرّف وفق ما يمليه عليه ضميره"، ويوضح ان ما دفعه لاتخاذ هذا القرار "هو مشاعر اهالي الشهداء، فاذا اعتبروا ان المسار الذي يوصلهم الى حقوقهم هو المسار العدلي، فنحن معهم ومع مصالحهم ومشاعرهم".

وعما اذا كان يدعو زملاءه الى ان يحذوا حذوه يجيب منصور: "يصطفلوا"، فكل شخص يتصرّف وفق ما يراه مناسباً، وانا وجدت انه من الافضل ان انسحب تلبية لرغبة اهالي الشهداء".

وأيد منصور كشف الحقيقة في ملف تفجير المرفأ وتحميل المسؤولية لمن يثبت تورطه "وعلى نحو يؤدي الى ايصال اهالي الضحايا الى حقوقهم كاملة"، وقال: "ان ما يهمني هم الاهالي الذين فقدوا ابناءهم واحباءهم ويريدون حقوقهم ويعتبرون ان حقوقهم تصلهم عبر هذا المسار، فنحن مع هذا المسار".

وبسحب منصور توقيعه يحافظ 23 نائباً على تواقيعهم وهم نواب كتلة "التنمية والتحرير": ياسين جابر، ميشال موسى، محمد خواجة، قاسم هاشم، فادي علامة، أيوب حميد، علي عسيران، علي خريس، علي بزي، عناية عز الدين، محمد نصر الله. نواب كتلة تيار "المستقبل": بهية الحريري، وليد البعريني، بكري الحجيري، محمد الحجار، طارق المرعبي، عثمان علم الدين، محمد سليمان. نواب كتلة "الوفاء للمقاومة": إبراهيم الموسوي، إيهاب حمادة، حسين جشي وحسن عز الدين، إضافة إلى نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي.

- اللواء: كل ما تردد عن وجود خلافات حول هذه الحقيبة او تلك لا أساس له

كشفت مصادر مطلعة على موقف بعبدا ان الرئيس عون توافق مع الرئيس ميقاتي على الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، لكنهما لم يدخلا بعد في تفاصيل تركيبة الحكومة او توزيع الحقائب او اية مسائل اخرى مرتبطة بآلية التأليف.

واكدت هذه المصادر ان كل ما تردد عن وجود خلافات حول هذه الحقيبة او تلك لا أساس له لاسيما وان البحث في تركيبة الحكومة لم يبدأ بعد بين الرئيسين عون وميقاتي، لافتة الى ان الهدف من بث مثل هذه الشائعات احداث جدل متعمد للاساءة الى عملية التأليف واختلاق نقاط خلافية بين الرئيسين تسيء الى مسار تشكيل الحكومة. وشددت المصادر على ان مقاربة مسألة تشكيل الحكومة سترتكز على ما يحقق مصلحة لبنان واللبنانيين في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها الوطن، وان التعاون بين الرئيسين عون وميقاتي كفيل بالوصول الى هذا الهدف ضمن الاصول والقواعد الدستورية المعروفة. ودعت المصادر الى عدم الاسترسال في نشر معلومات مغلوطة حول التأليف لاسيما وان البحث فيها لم يدخل بعد في التفاصيل المتعلقة بها.

وعلمت «اللواء» ان ميقاتي كان إيجابياً في لقائه مع الرئيس عون بعد التكليف، ووعد بالعمل على تسريع تشكيل الحكومة بالتعاون معه فور انتهاء مشاوراته مع الكتل النيابية، كما كان مع جبران باسيل يوم السبت الماضي، ودعاه الى التعاون لإنقاذ البلد حتى لولم تتم تسميته من قبل نواب التيار. فيما كان موقف باسيل ان منح الحكومة مرتبط بتشكيلتها وبرنامجها. وتمنى عليه التواصل مع كل الاطراف بإستمرار لا مقاطعتها والتفرد بالتشكيل حتى يتم تسهيل مهمته.

مقالات ورأي

- الجمهورية: عماد مرمل: ماذا وراء تسمية «الحزب» لميقاتي؟

لعل من أبرز العلامات الفارقة لـ»اثنين التكليف» هو تسمية «حزب الله» الرئيس نجيب ميقاتي، بكل ما يحمله ذلك من إشارات سياسية بليغة في اتجاهات عدة.

بَدا قرار «حزب الله» بتسمية ميقاتي لافتاً للبعض ممّن كان يتوقع ان يمتنع الحزب على الاقل عن التصويت كما فعل مع الرئيس المكلف «السابق» سعد الحريري.

وهناك من افترض انّ الترويج بأنّ ميقاتي مدعوم من قوى اساسية في المحور الدولي - الاقليمي المضاد للحزب إنما سيحرجه وسيُصعّب عليه تسميته، ومن ثم تبرير هذا الخيار لقاعدته الشعبية التي تعاملَ جانب منها بسلبية مع اسم ميقاتي فور بدء التداول به.

كذلك، انزعج «التيار الوطني الحر» من قبول الحزب بخيار ميقاتي قبل اختمار التنسيق المشترك في شأن البديل عن الحريري المعتذر، بحيث شعر التيار انّ هناك محاولة لفرض امر واقع عليه قابَلها بالاعلان عن احتمال تسميته السفير نواف سلام، قبل أن يتراجع الى سقف عدم التسمية، خصوصاً ان دعم سلام سيكون عبثياً لأنه لا يملك اي فرصة للفوز بالتكليف في ظل امتناع كل الكتل النيابية عن دعمه.

والعارفون ببواطن الأمور وكواليس الحياة السياسية يعرفون ان العلاقة بين «حزب الله» وميقاتي لم تنقطع بعد مغادرته رئاسة الحكومة قبل نحو 8 سنوات، وانّ المعاون السياسي للأمين العام للحزب حسين الخليل أبقى على وتيرة تواصل شبه منتظمة مع ميقاتي، وكان يلتقيه من حين الى آخر، وبالتالي لا قطيعة او نزاع بين الجانبين.

وتفيد المعلومات انّ ميقاتي كان مسروراً من تصويت كتلة «الوفاء للمقاومة» له، وهو العارف أنّ الوزن الداخلي والخارجي الذي يمثله الحزب يمكن أن يساهم لاحقاً في إعطاء قوة دفع لمساعي التشكيل التي ستنطلق بعدما ينتهي الرئيس المكلف من الاستشارات البروتوكولية مع الكتل النيابية.

ولكن، ما هي دلالات مبادرة «حزب الله» إلى تسمية ميقاتي بعد نقاش مستفيض في «الشورى»؟

يوضح المطلعون انّ موقف الحزب الايجابي يؤشر الى الأمور الآتية:

- الحرص على مراعاة ارادة المكون السني وتجنب فرض اي خيار عليه، خصوصاً انّ تجربة الرئيس حسان دياب أثبتت ان النقص في غطاء الطائفة يضعف الحكومة ورئيسها ويتسبب في «صداع» ميثاقي، إضافة إلى أن الحزب كان ولا يزال يضع مبدأ منع التوتر المذهبي في صدارة أولوياته، وهذا ما يفسر انه شكّل حاضنة لتكليف الحريري طوال 9 أشهر، ثم قرر بعد اعتذاره دعم المرشح الذي اختاره مع رؤساء الحكومات السابقين.

- إسقاط اتهامات خصومه له بأنه مستفيد من التعطيل المتمادي ولا يريد تشكيل حكومة وأنه كان يناور خلال الاشهر السابقة لمنع الحريري من تأليفها، فأتى التصويت لميقاتي المدعوم من الحريري ليُظهر بالوجه الشرعي انّ الحزب يريد «تشريج» بطاقة تكليف ميقاتي بالرصيد الذي من شأنه ان يسهّل مهمته.

- تفكيك المقولة التي سوّقَت فكرة انّ الحزب متواطئ مع «التيار الوطني الحر» في عرقلة التشكيل ويتلطّى خلفه للتمويه على حقيقة موقفه، بحيث انّ تمايزه عن التيار في التسمية بَدّد نظرية «المناورات المشتركة» وأظهَر انّ هناك تباينات حقيقية بينهما حيال الملف الحكومي تحت سقف التنوع داخل التحالف، وليس توزيعاً للأدوار كما قد يتهيّأ للبعض.

- محاولة تأمين ولو الحد الأدنى الممكن من متطلبات مواجهة التحديات الخدماتية والمعيشية التي تتحكم بهذه المرحلة وتتقدم على اي ملفات أخرى، ما يستدعي براغماتية ومرونة في التعاطي السياسي من دون التخلي عن الضوابط والثوابت المتصلة بالخيارات الكبرى.

- إستشعار الخطر الناتج من استمرار تفاقم معاناة الناس الذين أنهَكتهم الازمات اليومية ومن ضمنهم جمهور المقاومة، وبالتالي السعي الى تخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية عنهم، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من غير تشكيل الحكومة التي باتت ممراً حتمياً للعبور نحو تخوم «منطقة الأمان» ولجم الانهيار.

وربطاً بكل هذه المقاربة، من المتوقع ان يسري دعم الحزب لميقاتي في التكليف على مفاوضات التشكيل انطلاقاً من قاعدة انّ كل طرف يعرف ضمناً الخطوط الحمر لدى الآخر والمساحات المشتركة التي يمكن البناء عليها.

ـ نداء الوطن: غادة حلاوي: عندما "يزعل" باسيل من خيارات "حزب الله"

استناداً الى مشهد الافتراق في الاستشارات وعلى خلفية المقارنة بين تصريحي رئيس كتلة المقاومة والتحرير محمد رعد والتيار الوطني الحر جبران باسيل يتضح مسار الاختلاف الذي وصل الى حد الافتراق في الخيارات السياسية بين "حزب الله" والتيار الوطني، من دون ان يعني ذلك خصومة في التفاهم بينهما. فبين من برّر خياره ووجد في الرئيس المكلف نجيب ميقاتي فرصة للخلاص ودعم وصوله بقصد "اعطاء جرعة دعم لتسهيل التشكيل" ومن استند الى مسيرته السابقة "غير المشجعة" ليتجنب تسميته متمنياً "ان يتم تصحيح رأينا بالممارسة" تباعد واختلاف في الرؤية يفضيان الى الاستنتاج ان التنسيق بينهما غير قائم والاختلاف على الخيارات تتوسع رقعته.

ذات يوم ليس ببعيد تلقت شخصية سنية حليفة اتصالاً من مسؤول في "حزب الله" يبلغه ان بورصة الترشيحات رست على نجيب ميقاتي رئيساً مكلفاً لتشكيل الحكومة، وفي الفترة الزمنية ذاتها كان مسؤول آخر يبلغ رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ان الاتفاق "على ما يبدو" رسا على ميقاتي رامياً الكرة في ملعب الفرنسيين.

اختلاف جديد في الخيارات بين "حزب الله" والتيار يحاول كل طرف التقليل من أهميته والاصرار على ان علاقتهما على خير ما يرام، وانهما يتفهمان خلفية مواقف بعضهما وطبيعة الجمهور. لكن لمحة سريعة على مواقفهما تفضي الى الاستنتاج ان التنسيق السابق لم يعد هو ذاته، وان المراقب لا بد ان يرصد تباعد الخيارات وافتراقاً حول اكثر من ملف.

يكفي الا يتم نقاش تكليف ميقاتي وان يبلغه الحزب على اعتباره رغبة فرنسية لا بد من التماهي معها لتشكل دلالة على الواقع، يسبقها التمسك بالحريري مكلفاً وهدر تسعة اشهر من عمر العهد ما تسبب بتدهور الازمة على كل مستوياتها، وصولاً الى تبني "حزب الله" عريضة رفض رفع الحصانات عن النواب في قضية تفجير المرفأ. اختلافات كثيرة في التوجهات والمواقف تعزز وضع المعترضين ممن يعتبرون ان التيار يجابه وحيداً ويواجه الاتهامات بحقه، حتى ثورة 17 تشرين صارت موجهة ضده حصراً بدليل ان الثوار رضوا بالحريري ولم يحركوا ساكناً.

ليست المرة الاولى التي يغرد فيها "حزب الله" خارج سرب حليفه ويحلق بعيداً. تبدأ الحكاية من محاربة الفساد، ذاك الملف الذي راهن التيار على خوضه مع شريكه في سبيل بناء دولة المؤسسات، فاذا بالشريك يستنفر اعتباراته الطائفية ومحاذيره الحزبية ويكتفي بايداع بضعة ملفات لدى القضاء على اعتبار انه ادى قسطه للعلى. ثم كان التمسك بتكليف الرئيس سعد الحريري رغم علمه انه اعجز من ان يشكل حكومة في ظل الفيتو السعودي بحقه. وها هو اليوم يتلقى صدمة تسليمه تكليف ميقاتي وتعزيز حظوظه وهو الذي كان حتى الامس القريب يعتبره وبناء على تجربته في حكوماته السابقة غير مؤهل للوثوق به مجدداً وقد اخلّ باتفاقه معهم مرات ومرات. وبينما يعارض التيار التوجه الفرنسي باختيار ميقاتي يندفع "حزب الله" باتجاه التسليم بالامر انطلاقا من كونه مطلوباً فرنسياً. المفارقة هنا ان "حزب الله" صار يلتزم خيار الفرنسيين بينما يعارضه فريق مسيحي في السلطة، ناهيك عن تبرير الحفاظ على العلاقة الشيعية السنية ودرء الفتنة علماً ان مثل هذا الامر يتم من جهة واحدة، فعلى اول مفرق تقفل طريق الجنوب ويُحتجز الجنوبيون ساعات وساعات. سلف "حزب الله" الحريري الكثير، وبعد اعتذاره وخلال مقابلته المتلفزة لم يجد غير الهجوم على "حزب الله" وكيل الاتهامات بحقة كباب للولوج الى المعارضة التي يخوض على أساسها الانتخابات النيابية.

من خلال ميقاتي يرضى "حزب الله" مجدداً بخوض تسوية على حساب حليفه المسيحي، وهو المدرك ان القبول به لترؤس الحكومة يعني، واذا لم يكن ضمن الشروط، التجديد لحاكم مصرف ولبنان وعدم المضي قدماً بالتدقيق الجنائي الذي أخذه العهد على عاتقه. لم يخض "حزب الله" نقاشا مع حليفه ولم ينسقا الموقف مسبقاً بخصوص الاستشارات النيابية الملزمة، ذهبا كل برؤيته، يريد "حزب الله" ان يقفل ملف الحكومة ويسلّم بخيار السنة ايا كان المرشح بينما يرفض التيار الانقلاب على قناعاته، فتكون النتيجة تسليم التيار بما ارتضاه الآخرون والوقوف على الحياد والنأي عن المشاركة او حتى اطلاق المواقف التي قد تفهم ان غايتها التعطيل او العرقلة طالما يحمّله الجميع المسؤولية. حتى رئيس الجمهورية ميشال عون صار همه وقف تدهور قيمة الليرة والحد من ارتفاع سعر صرف الدولار والاوضاع المعيشية ويبدي استعداداً للتجاوب مع الرئيس المكلف. لم يؤد "حزب الله" اللعبة الداخلية كما يلزم، بالنظر الى اعتباراته المتعددة وحساباته في الداخل والاقليم، ما اظهره على غير صورته السابقة وجعله محل اتهام على خلفية تفاقم الازمة. المقارنة بين الوعود وما وصلت اليه الاوضاع تفضي الى غير مصلحة "حزب الله" الذي ربما لم يكن يتصور حجم الازمة واستمرارها كل تلك الفترة. ساير "حزب الله" على حساب حليفه المسيحي ومرر ما هو مناقض لقناعاته في سبيل

ارضاء حلفاء آخرين. النقطة الخلافية الابرز هنا فشل التيار في الرهان على حليفه القوي في مشروع بناء الدولة ومكافحة الفساد وهذا انما يعكس وجود خلل في تطبيق بنود تفاهم مار مخايل.

- الأخبار: رلى إبراهيم: النقاشات الأوروبية حول لبنان: 17 دولة تعارض فرض عقوبات

رغم الدور الكبير والمؤثر الذي تلعبه فرنسا في الاتحاد الأوروبي، لم تجد أرضاً خصبة لدى جيرانها تساندها في مشروعها لفرض عقوبات ذات طابع سياسي على مسؤولين لبنانيين. 17 دولة أوروبية، على رأسها المجر وايطاليا، عارضت الطرح الفرنسي واعتبرته غير قابل للتحقيق، فأجبرت مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي على وضع نظام عقوبات على لبنان يتضمن معايير قانونية واضحة تتعلق بتبييض الأموال واختلاسها وتهريبها، قاطعة الطريق أمام أي مسعى للاقتصاص ممن تراه باريس معارضاً لأجندتها في لبنان. إنشاء نظام عقوبات لا يعني بأي حال من الأحوال امكان فرضها، فالقرار يحتاج الى إجماع أوروبي غير موجود حتى اللحظة

عبثاً يحاول بعض الدول الأوروبية فرض عقوبات على بعض السياسيين اللبنانيين أسوة بالعقوبات الأميركية. رأس الحربة في هذا المشروع هو دولة فرنسا التي خلقت ما يشبه اللوبي لمساندتها في تحقيق أجندتها. خدمة لهذا الأمر، جرى وضع لبنان كبند على جدول أعمال مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي) FAC في 12 تموز الجاري) من ضمن «الشؤون الراهنة» التي تحتم التداول بشأنها، خصوصاً بعد انفجار المرفأ، وذلك لفرض عقوبات على السياسيين المعطلين لتشكيل الحكومة والاصلاحات التي تريدها باريس. عدة اجتماعات عقدت من دون أن تتوصل الى توافق تامّ بين الدول الأوروبية؛ ففي مقابل فرنسا والفريق المتحمس لفرض عقوبات على لبنان، ثمة فريق آخر تقوده هنغاريا (المجر) يعارض أي عقوبات سياسية، ويشترط أن تكون دوافع المعاقبة موثّقة وصادراً فيها قرار قضائي مبرم وغير قابل للنقض. المعارضة الأوروبية الرئيسية كانت مستندة إلى عدم وجود نظام عقوبات على لبنان، بخلاف الحال في الولايات المتحدة الاميركية، وعدم القدرة على اتهام أفراد من دون بناء نظام مكتمل من ناحية الإجراءات القانونية. وكانت المجر أولى الدول المطالبة بهذا النظام، مع رفضها التام التعرض لرئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي يصفه وزير خارجيتها بـ«رئيس الحزب المسيحي الاول» في لبنان.

السلوك المجري جرى شرحه في عدة محطات بأنه مسعى لردع باريس عن تنفيذ أجندة خاصة لا تستهدف سوى باسيل ورئيس الجمهورية ميشال عون. وهنا، الضغط المجري، الى جانب ضغوط دول أوروبية أخرى، لوضع نظام عقوبات، أسهم في قلب السحر الفرنسي عليه، من ناحية تحديد أطر واضحة للعقوبات تتعلق بتبييض الأموال والتهرب الضريبي وتهريب الاموال، بحيث يصعب بعد ذلك الذهاب الى اتهامات سياسية من دون قرائن. وهو ما حصل في الاجتماع الأخير، فتم الاتفاق على تكليف مجموعات قانونية مختصة لوضع نظام عقوبات على لبنان، وذلك لا يعني بأي حال من الأحوال امكان فرضها على أي فرد أو حزب في غياب الإجماع على ذلك. وإلى جانب المجر، لعبت إيطاليا دوراً أساسياً في إحباط الأجندة الفرنسية، رغم تسجيل ضغوط من وزير الخارجية الفرنسي على هنغاريا لدفعها الى التراجع عن موقفها.

قبيل اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي الذي خلص الى ضرورة تأمين كل الإجراءات القانونية لوضع نظام عقوبات قبل نهاية الشهر الجاري، حصلت اجتماعات استثنائية بين المفوضية الأوروبية وفريق العمل الجغرافي مشرق - مغرب MaMa working group التابع لمجلس الشؤون الخارجية الأوروبي FAC والمنوط به اتخاذ القرار السياسي في ملف العقوبات على لبنان. وقد بحثت الاجتماعات في أمرين أساسيين:

-1نجح التواصل الذي أجراه وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان مع نظيره المجري بيتر سيارتو في تعديل موقف هنغاريا من العقوبات. فالمندوب الهنغاري في اجتماعات «المفوضية» و«فريق العمل» لم يعارض العقوبات خلال المناقشات، مشترطاً أن تستند إلى معيار «إساءة الادارة المالية، تبييض الأموال، تحويلات مالية غير قانونية، اختلاس الأموال العامة، وفشل إصلاح النظام المصرفي». وقال المندوب الهنغاري: «لا نريد أن نكون نحن الصبية الشياطين في الغرفة». أما المندوب الايطالي، فقد برز اعتراضه على جميع المعايير ما عدا المعيار الثاني، بما يعني الحوكمة والاصلاحات. تجدر الاشارة هنا الى أن الموقف الايطالي يوازي الموقف المجري في صلابة معارضته للعقوبات واعتبارها سياسية وانتقامية، ولا تستند الى أساس متين، من هنا كانت المطالبة بوضع نظام مفصل وقانوني للعقوبات.

-2فتح الموقف المجري مجالاً أمام الدول الأعضاء للتداول في المعايير التي ينبغي أن يتضمنها نظام العقوبات على لبنان. بعض الوزراء الأوروبيين أكدوا لفرنسا أنهم لن يقفوا ضد العقوبات، لكنهم اشترطوا أن تتمتع بصيغة قانونية وسياسية غير قابلة للنقض قضائياً. أما فرنسا، بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فقد دفعت بمندوب

هولندا الى أخذ الكلام في البداية لاستعراض فكرة العقوبات بحماسة تامة ضد لبنان. إلا ان دولاً أخرى، كالسويد وفنلندا، عارضت اتخاذ قرار سياسي بوضع نظام العقوبات على لبنان. وفي مقابل كل من فرنسا وألمانيا وهولندا والدنمارك المشجعة للعقوبات على لبنان، عبّرت 17 دولة أوروبية عن معارضتها لذلك، سواء لجهة اعتراضها على أصل العقوبات، أم لناحية المطالبة بوضع معايير لذلك، أم عبر اعتراضها على المعايير. من جهته، حاول مندوب رومانيا (وهو رئيس «فريق العمل مشرق-مغرب») أن يختتم الاجتماع بكتابة خلاصة تقول بوجود «انفتاح للمضي قدماً في اعتماد نظام عقوبات على لبنان»، الا أنه اصطدم بمعارضة المجر والنمسا وبولندا ولاتفيا ومالطا وفنلندا والسويد والبرتغال، ففشلت محاولته. وقد توضحت الصورة لدى المجتمعين عن صعوبة اتخاذ قرار بالنسبة إلى العقوبات على لبنان.

»انهيار لبنان يُربح حزب الله»

بناءً على الاجتماعات التي عُقِدت، أشار الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل في مؤتمر صحافي، الى أنه لا يعتقد أن أي قرار سيتخذ بشأن الأزمة في لبنان، مردفاً بأن «العقوبات قد تكون مطروحة إذا اقترحتها الدول الأعضاء». أما في الاجتماعات، فأعاد بوريل التشديد على العقوبات من منطلق أن «النخبة السياسية اللبنانية لا تشعر بالطابع الملحّ لتنفيذ الإصلاحات، وبالتالي يمكن استخدام نظام العقوبات ضدها». أعقبت ذلك كلمة مطوّلة لوزير الخارجية الفرنسي الذي كرّر بأن الذكرى السنوية لانفجار المرفأ اقتربت، ولبنان لا يزال يدمّر نفسه. مقدمة لو دريان لم تكن جراء الحرص على لبنان وأمنه الاجتماعي والاقتصادي، بل من زاوية أن «انهيار لبنان يؤدي الى فوز حزب الله»، على حدّ قوله. لذلك، أمل لو دريان التوصل في مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي الى توافق سياسي حول نظام العقوبات، على أن يتم العمل على الناحية التقنية لهذا النظام من قبل مجموعات العمل المختصة. لاقى الاقتراح الفرنسي دعماً من هولندا وألمانيا وإيرلندا وإسبانيا واليونان، فيما شدّد وزير خارجية مالطا على ضرورة ألا يكون نظام العقوبات على لبنان سابقة لتطبيقه في بلدان أخرى.

اللافت هنا ليونة وزير الخارجية المجري الذي كان معارضاً لأي عقوبات، لكنه عبّر في هذا الاجتماع عن موقف إيجابي لوضع نظام عقوبات على لبنان، لكنه كرر ضرورة اعتماد نظام عقوبات يستند الى معيار «إساءة الإدارة المالية، تبييض الأموال، تحويلات مالية غير قانونية، اختلاس الأموال العامة، وفشل إصلاح النظام المصرفي»، مضيفاً إنه سيكون لحكومته موقف بناءً على مستوى مجموعات العمل المختصة في الأسابيع المقبلة. كذلك أعاد تأكيد رفض بلاده إدراج «الحزب السياسي المسيحي على قائمة العقوبات»، أي التيار الوطني الحر.

في ختام الاجتماع الذي فشلت فيه فرنسا بالحصول على إجماع حول فرض عقوبات على لبنان، عقد بوريل مؤتمراً صحافياً قال فيه إنه سيجري العمل على الإجراءات القانونية لوضع نظام عقوبات ضد المسؤولين اللبنانيين عن تعطيل الحل السياسي ومعاناة الشعب. وأشار الى أنه يجري العمل على اتخاذ قرار من المجلس لتأسيس هذا النظام الجديد، على أن تستكمل كل الإجراءات بحلول نهاية الشهر الجاري. وشرح بوريل أنه لا يتحدث عن «تنفيذ نظام العقوبات (17 دولة عارضت العقوبات على لبنان)، بل بناء النظام فقط وفقاً للأساس القانوني السليم.«

ـ نداء الوطن: عندما يلتقي "حزب الله" والمستقبل ويفترق التيار

كان حسان دياب الأقوى بين رؤساء الحكومات المكلفين منذ استقالة سعد الحريري غداة اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول 2019.

حاز على 69 صوتاً في الاستشارات الملزمة بينها اصوات تكتل رئيس الجمهورية وكتلة "حزب الله"، وانطلق في حكومة محسوبة على الاكثرية النيابية القائمة، بوزراء قيل عنهم انهم من الاختصاصيين حتى حصل انفجار بيروت فقدم استقالة حكومته المتهالكة، وانصرف الى تصريف الأعمال .

عام مرّ منذ الاستقالة واندفاعة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون من اجل "حكومة مهمة" من المستقلين المتخصصين. لم تنجح محاولة مصطفى اديب فعاد سريعاً الى سفارته في برلين، وتم تكليف الحريري بغالبية 64 نائباً. لم يحظ الحريري في الاستشارات بأصوات "حزب الله" ولا بأصوات تكتل التيار الوطني الحر ولا بدعم القوات اللبنانية. وهذا كان يعني منذ البداية انه خارج الحسابات الفعلية لركني السلطة: الحزب والتيار .

بعد تسعة شهور من مخاض صعب لم تولد حكومة الحريري واستقال المكلف تشكيلها. في الأثناء ظهرت معالم يأس فرنسي من الطبقة اللبنانية الحاكمة، الا ان حركة باريس الدبلوماسية لم تتوقف. دخلت اميركا والسعودية على خط التحرك الدولي، ونشطت مصر، وتحرك القطريون. بعد بيروت حل وزير خارجيتهم في ايران الاحد اول من امس،

وتحدثت صحف طهران عن إصرار سعودي على طرح قضايا سوريا ولبنان والعراق في المباحثات السرية مع الايرانيين.
الايرانيون ارجأوا مفاوضاتهم مع الاميركيين الى حين تشكيل الرئيس رئيسي حكومته، وايران تهتز من الداخل وسط احتجاجات استوجبت تدخل المرشد.
في لبنان بلغ الانهيار اشده. الذين لا يريدون الحريري نجحوا في " استعذاره ". فحل نجيب العجيب على قولة الرئيس الراحل عمر كرامي بديلاً منه وبدعمه. على عكس الحريري حظي ميقاتي بدعم "حزب الله" الذي برر موقفه بالحاجة الملحة الى حكومة، وعلى العكس من دياب، نال ميقاتي دعم تيار المستقبل ودار الفتوى ونادي رؤساء الحكومات السابقين. بهذا الدعم الفريد قد يكون ابن طرابلس الأقدر على النفاذ بحكومةٍ طال انتظارها، رغم ان عدم تسميته من قبل التيار الحر يترك الباب مفتوحاً على مفاجآت رئاسية مفتوحة .

- الديار: علي ضاحي: 9 اشهر من التعطيل خسّرت حارة حريك سياسياً وشعبياً .. مُقاربة جديدة لحزب الله.. ولا تفاصيل حكومية بين ميقاتي والخليل

9 اشهر كانت كفيلة بالتأكيد وبالدليل القاطع، ان مقاربة حزب الله عدم الضغط على حليفيه الرئيس ميشال عون والنائب جبران باسيل في ملف الحكومة، خسّرت حارة حريك الكثير من رصيدها السياسي والشعبي، وفتحت الابواب اليوم امام اختراقات قد تكون محدودة او غير محدودة في الساحة الشيعية في انتخابات ربيع 2021 النيابية. هذا بالاضافة الى الكلفة الاقتصادية والمالية والمعيشية والاجتماعية، وسلوك لبنان درب الانهيار السريع، ومن دون كوابح، وعلى رؤوس الجميع، بينما الحليف جبران باسيل ليس همه الا تأمين مصالحه الذاتية والحفاظ على حضوره السياسي والانتخابي والحزبي.
هذه الاجواء تنقلها اوساط بارزة في 8 آذار ومطلعة على اجواء التواصل بين حزب الله وحلفائه في 8 آذار، وتنطلق الاوساط مما تقدم لتقول، ان لحزب الله مقاربة حكومية جديدة وهي انطلقت من لقاء المعاون السياسي لامين عام حزب الله حسين الخليل بالرئيس نجيب ميقاتي بعد عودته من بيروت، ووفق الاوساط فإن الخليل أكد لميقاتي قرار حزب الله بتسميته وبتعاونه معه الى الحد الاقصى لتشكيل الحكومة، وانه سيبلغ حلفاءه قراره بالتسمية والهم الاساسي لدى حزب الله هو تشكيل الحكومة للانقاذ.
وتشير الاوساط الى ان اللقاء لم يبحث في التفاصيل الحكومية واتفق على لقاءات اخرى بعد التكليف، كما لم يكن هناك اي لقاء ثان او تواصل بين حزب الله والرئيس المكلف بعد اللقاء المذكور، وتكشف ان الكثير من الاخبار والمعلومات الاعلامية والسياسية التي سرّبت في اليومين الماضيين، ليست دقيقة وفيها الكثير من الاجتهاد، وتؤكد ان حزب الله ابلغ قراره النهائي بالسير بتسمية ميقاتي الى حلفائه في 8 آذار صباح امس، وبعد انتهاء اجتماع كتلة «الوفاء للمقاومة».
وتشير الاوساط الى ان قرار حزب الله تأييد ترشيح ميقاتي والسعي لحصوله على اصوات وازنة، وانه لا يريد لتكليفه ان يكون هزيلاً وضعيفاً، ينطلق من مدى جدية حزب الله وتصميمه على تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن، ولوقف النزيف الاقتصادي والمالي والاجتماعي، والذي بات يدفع هو فاتورته كما الجمهور الشيعي، وكما كل لبنان بكل طوائفه ومذاهبه ومناطقه، فالجوع والفقر والحرمان من الكهرباء ليس حكراً على طائفة او مذهب او منطقة، بل بات حالة عامة ويستدعي علاجات سريعة، ولم يعد من الجائز ترك الامور تنهار او ابقاء الوضع في «ستاتيكو» سياسي وجمود ومراوحة.
اضافت الاوساط ان الواقع كان يتأرجح بين حكومة عقيمة لا يريد رئيسها تصريف الاعمال، وبين حكومة لا افق لها ابداً بأن تبصر النور، طالما هناك خلافات جوهرية وجذرية بين رئيسها المكلف سعد الحريري وشريكه في التأليف رئيس الجمهورية ميشال عون، وبينهما رئيس اكبر كتلة مسيحية وهو جبران باسيل وله اهداف ابعد واكبر من الحكومة كما له حق الدفاع عن نفسه في وجه سعي الحريري الى الغائه سياسياً وربما رئاسياً انتخابياً. ما ادى الى اعتذار الحريري وخسارة البلد 9 اشهر من فرص الانقاذ!
وتؤكد الاوساط ان مقاربة حزب الله الجديدة، تكمن في الضغط حتى النهاية والسعي للوصول الى الحكومة في اقرب وقت ممكن، وبأي سبيل ممكن، وبأي طريقة تساهم في دفع التأليف قدماً.وتكشف الاوساط ان ميقاتي وفور وصوله الى بيروت مساء السبت الماضي، اجرى وحتى ساعات الاولى من صباح امس، وقبل وخلال الاستشارات النيابية، مروحة اتصالات بكل رؤساء الكتل النيابية التي شاركت في الاستشارات امس، وحتى النواب المستقلين تواصل معهم، وكان همه الاساسي تأمين التكليف وعدم ترشيح احد غيره، وتأكيد على النية بالتواصل والمرونة مع الجميع لتسهيل التأليف.

وتضيف انه لم يناقش مع احد في التفاصيل ولم يخض في اي تفاصيل حكومية او حقائب او صيغ ولم يتطرق الى «فيتوات» او شروط.
وتشير الاوساط الى ان التواصل والذي سبق الاتصالات الهاتفية مع الكتل لميقاتي، كان بلقاء الرئيس نبيه بري والنائب جبران باسيل وممثل الرئيس عون وهو مستشاره الوزير السابق سليم جريصاتي والحاج حسين الخليل. وتؤكد الاوساط ان «الكلام الجدي» سيكون اليوم بين ميقاتي والكتل النيابية في مجلس النواب في الاستشارات غير الملزمة، والتي ستكون جوجلة لكل المطالب الحكومية والسياسية،وبناء عليها سيتم الحديث عن تركيبة وشكل الحكومة الجديدة ، على ان يكون هناك تصوراً حكومياً اولياً لميقاتي خلال نهاية الاسبوع الجاري.

- الديار: جويل بو يونس: ميقاتي مُتمسّك بـ «الداخلية» ويرغب بتوزير نحاس.. وباسيل لن يُشارك وقد يمنح الثقة!
تماما كما كان متوقعا، بان اسم البديل للرئيس المعتذر سعد الحريري لن يكون الا بالاتفاق والتنسيق بينه وبين رئيس مجلس النواب نبيه بري. تكلّف ابن الفيحاء للمرة الثالثة بتشكيل حكومة «الانقاذ» المنتظرة، محصنا سنيا، فحصد 72 صوتا، لكنه بقي «منغصا» مسيحيا بامتناع اكبر كتلتين مسيحيتين ، تكتل لبنان القوي وكتلة الجمهورية القوية، عن تسميته والذهاب باتجاه عدم تسمية احد باستشارات نيابية ملزمة لم ترجأ على عكس كل التوقعات.
على قاعدة «مرغما اخاك لا بطل»، نزع الحريري عنه عباءة الدعم السنية ليُلبسها الى خلفه، الذي وقف الى جانبه في عز الصراع الحكومي، فمنح موافقته ودعمه لتكليف احد اعضاء «نادي رؤساء الحكومات السابقين» نجيب ميقاتي الذي اخذ على عاتقه «كرة النار» باصعب ظروف تمر بها البلاد.
قد يرى فريق معين ان تجربتي ميقاتي الحكوميتين في العام 2005 و2011 ، لم تكن مشجعة، وان في سجلّ الرجل الطرابسي اكثر من ملف يُسأل عنه، من النزوح السوري الى ما يقوله البعض عن ملفات فساد ودعاوى قضائية، لكن ابن طرابلس نجح بتصوير نفسه في الحالات الثلاث (في العام 2005 و2011) عندما كانت البلاد على كفة غليان في الشارع واغتيالات من كل حدب وصوب، وللمفارقة نجح اليوم ايضا بظروف اصعب اقتصاديا واجتماعيا من السياسية والامنية التي كانت سائدة سابقا، على انه رجل الانقاذ.
فهل سينجح ميقاتي حيث فشل الحريري؟ او ان سيناريو سعد سيتكرر مع نجيب لا في التكليف فحسب، بل بالتاليف ايضا فينتهي باعتذار ليس ببعيد؟ مصادر مقربة من ميقاتي تجيب: بالتأكيد بان ما يريده الرئيس المكلف ويرغب به هو تأليف حكومة سريعا، الا ان الاهم هو، في تأكيد المصادر، بان ميقاتي لم يُلزم نفسه بمهلة محددة كمهلة 4 آب او 5 آب، الا انه في الوقت نفسه لن يسمح لنفسه بان تمتد مهلة التاليف لاشهر طويلة.
هل تمسك ميقاتي بمبادرة بري القائمة على 24 وزيرا؟ او يتجه لاعادة البحث بطرحه الاساس اي حكومة من 20 تكنوسياسية من 6 سياسيين و14 اختصاصيين؟ تؤكد مصادر ميقاتي ان كل الخيارات مفتوحة ولا شيء محسوما بعد، لكن الامر يتطلب «بالاول يقعد مع رئيس الجمهورية» ، الا ان المعلومات تفيد، بان ميقاتي سيتمسك وعلى غرار سلفه الحريري بحكومة اختصاصيين وفق مبادئ المبادرة الفرنسية، لاسيما ان فرنسا هي الاساس وراء دعم تكليف ميقاتي بتشكيل الحكومة، وكان واضحا كلامه بالامس، بانه سيعمل على تنفيذ المبادرة الفرنسية، الا ان هذا الامر لا يعني عدم رغبة ميقاتي بتشكيل حكومة تكنوسياسية ، يضم فيها بعض السياسيين ومنهم النائب نقولا نحاس اضافة الى اسماء كان الحريري زكاها كفراس الابيض لوزارة الصحة، وتؤكد المعلومات ان ميقاتي سينطلق من حكومة من 24 وزيرا.
وهنا تشير مصادر مطلعة على جو الثنائي الشيعي بان ميقاتي لا يستطيع الخروج عن الشروط التي كان وضعها الحريري للتأليف ، الا انها تحرص في الوقت نفسه على التأكيد بان ميقاتي مرن ويجيد تدوير الزوايا وليس شخصية صدامية، والدليل انه اجرى بعض المشاورات البعيدة عن الاضواء قبل قبول التكليف وابرزها مع رئيس التيار الوطني الحر الذي لبى دعوته للعشاء ليل السبت، حيث ساد اللقاء بحسب المعلومات جو مفاده وجوب التعاون وطي صفحة الماضي والنظر للامام لا للوراء ، وهذا يشير بحسب المصادر الى ان لا خلاف شخصيا بين ميقاتي وباسيل على عكس الحريري وباسيل، والظاهر ان الرجل انتهج منذ البداية سياسية في التشاور لا تشبه سياسة سلفه.وهنا، تعيدك المصادر الى ما قاله ميقاتي بعد تكليفه معلنا انه ملتزم بتنفيذ المبادرة الفرنسية، وان ما قام به خطوة صعبة، لكنه مطمئن لامتلاكه ضمانات خارجية ، طالبا التعاون مع الجميع، وهذا الاهم بحسب المصادر.
لكن هل سيؤلف ميقاتي حكومة خلال ايام او اسابيع قليلة؟ تشدد المصادر على ان حظوظ التشكيل جيدة، لكن ليس ضمن المهل التي يحكى عنها اعلاميا اي 4 آب او قبل ذلك، لتضيف: القصة صعبة، لان هناك كتلة وازنة كالتيار الوطني الحر لم تسمه، الا اذا اعطيت هذه الكتلة ما تريده.

وفي هذا السياق، لفتت المعلومات التي راجت امس عن طلب باسيل خلال العشاء الذي جمعه بميقاتي ليل السبت ان تكون له وزارة الداخلية، وان ميقاتي رفض الامر، الا ان الطرفين حرصا على نفي هذه المعلومات ، وهنا تشير المعلومات ، الى ان التيار الذي لم يسم ميقاتي ، يتجه ايضا لعدم المشاركة بالحكومة، لكنه لا يضع «فيتو» امام احتمال اعطاء الثقة للحكومة ، اذ تؤكد المعلومات ان باسيل، وفي حال اتفق مع ميقاتي على حل وسط على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، واذا التزم الرئيس المكلف بالاصلاحات المطلوبة، فعندها لن يعطل باسيل التأليف وقد يمنح الثقة لميقاتي.
وفي هذا السياق كشفت مصادر مطلعة بان ميقاتي أبلغ بعض المعنيين بالتأليف، وتحديدا حزب الله، انه متمسك بوزارة الداخلية من دون ان يشترط ان يتولاها سني. الاكيد حتى اللحظة ان المعنيين بمسألة تشكيل الحكومة دستوريا، اي رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، ابديا كل تعاون للاسراع بالمهمة، وهنا كشفت مصادر خاصة بان لقاء عون بميقاتي في بعبدا امس، ومع انه لم يكن طويلا كان وديا، بادر خلاله رئيس الجمهورية الرئيس المكلف بالقول : «بدنا نساعد بعضنا لننقذ البلد»، فابدى ميقاتي كل ايجابية.وتشير المصادر الى ان ميقاتي كان ابدى كل تعاون مع عون حتى قبل الاستشارات، اذ قال انه يعتبر الرئيس عون شريكا كاملا بالتأليف، وهذا ما اعتبرته مصادر مطلعة على جو قصر بعبدا بمثابة نقلة نوعية لجهة احترام نصوص الدستور، لافتة الى انه يبدو ان ميقاتي لم يلزم نفسه بوعود كما فعل الحريري.
وهنا تتوقف المصادر لتقول: صحيح ان ميقاتي ابدى كل ايجابية والطرفين توافقا على مبدأ التعاون والاسراع بتشكيل الحكومة، لكن العبرة تبقى بالتأليف ، وهذا الامر لا يترجم الا عند الدخول بتفاصيل عملية التشكيل بالتعاون مع الرئيس عون، وتكشف هنا اوساط بارزة ان عون وميقاتي اتفقا على تسريع وتيرة اللقاءات المرتقبة في ما بينهما على ان يشهد الاسبوع الحالي على اكثر من لقاء بين الرجلين.
على اي حال وبالانتظار، فاليوم ستدلي كل كتلة في الاستشارات النيابية غير الملزمة ، بدلوها ومطالبها في مجلس النواب ، وبطبيعة الحال من المتوقع ان تترفّع الكتل ، اقله كلاميا ونظريا، عن اي مطلب، الا ان الاهم هو في اللقاءات التي سيعقدها ميقاتي ما بعد الاستشارات الشكلية اليوم، وما سيطرح على طاولة هذه اللقاءات من تسوية من هنا واخرى من هناك!

- اللواء: عمر البردان: ما الذي تغير ليسهل العهد مهمة الرئيس المكلف؟

إذا كانت الطريق قد عبدت أمام الرئيس نجيب ميقاتي بتكليفه تشكيل حكومة جديدة، بعد حصوله على 72 صوتاً نيابياً في ختام الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية ميشال عون، في القصر الجمهوري، أمس، إلا أن مشوار التأليف لا يوحي بكثير تفاؤل بإمكانية الوصول إلى الخاتمة السعيدة، بعدما بدا من خلال المواقف التي أطلقت خلال هذه الاستشارات وقبلها، أن عقبات كثيرة تعترض مهمة الميقاتي، وهذا ما ظهر من خلال عدم تسميته من قبل أكبر كتلتين نيابيتين مسيحيتين، «لبنان القوي» و«الجمهورية القوية»، ما يفقد ميقاتي الغطاء الميثاقي المسيحي، وهو أمر بالتأكيد لا يساعده على النجاح في مهمته. وصحيح أنه كما يقول رئيس مجلس النواب نبيه بري أن لا ميثاقية في التكليف، بل في التأليف، إلا أن إحجام هاتين الكتلتين عن تسمية ميقاتي، يشير بوضوح إلى أن طريق التشكيل وعرة، وتحتاج إلى جهود مضنية قد تستغرق أسابيع، باعتبار أن لا شيء تغير من شأنه إشاعة أجواء إيجابية بقرب ولادة الحكومة.
وفيما توقفت الأوساط السياسية عند ما قاله الرئيس ميقاتي بعد تكليفه، بأنه لو لم يكن لديه الضمانات الخارجية لما أقدم، فإنها ترى أن هذه الضمانات بحاجة إلى تفاهم داخلي، لتجاوز العقبات التي لا تزال موجودة من أجل تسهيل التأليف. بدليل أن كل طرف لا زال على مواقفه التي دفعت الرئيس سعد الحريري إلى الاعتذار، في وقت أكدت مصادر نيابية في كتلة «المستقبل» النيابية، أن «موقف الرئيس ميقاتي لم يختلف عن مواقف الرئيس الحريري طوال مرحلة التعطيل التي خاضها رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل ومن خلفهما «حزب الله»، سواء بموضوع المقاطعة أو التسمية».
وتقول المصادر لـ«اللواء»، إن «لا مؤشرات ملموسة تدل على تغيير في موقف فريق العهد الذي يصر على أن تكون حقيبتا الداخلية والعدل من حصته حصراً، كما كان يشترط على الرئيس الحريري، ما يثير شكوكاً كبيرة في إمكانية تسهيل مهمة الرئيس المكلف، مبدية خشيتها من أن يقدم هذا الفريق على مزيد من التعنت، بعد التباين الواضح الذي حصل بين الفريق «العوني» و«حزب الله» في ما يتعلق بتسمية الرئيس ميقاتي». وتضيف: «حتى لو بدا الرئيس عون مسهلاً للتأليف، إلا أنه في المقابل، ليس مستعداً للتنازل عن شروطه، وفي مقدمها حصوله على الثلث المعطل الذي يعتقد فريق العهد أن اتفاق الدوحة أقر به، وقد اعتمد في الحكومات المتعاقبة، ولذلك سيبقى هذا الفريق مصراً عليه».

واستناداً إلى معلومات «اللواء»، فإن «التيار الوطني الحر»، لا يرتاح للتعاون مع الرئيس ميقاتي، من خلال تجاربه السابقة، وتحديداً في حكومة «القمصان السود». عدا عن ان هذا الفريق يأخذ على ميقاتي، على ما أعلن من جانب قيادات «عونية»، أنه ملتزم الشروط التي جاء بها الرئيس الحريري عند تكليفه، وعاد وأكد عليها اجتماع رؤساء الحكومات الذي تبنى دعم ميقاتي قبل تكليفه، وفي مقدمها أن تكون حكومة اختصاصيين لا ثلث معطلاً فيها لأحد، الأمر الذي سيدفع الرئيس المكلف إلى رفض شروط «العوني» مجدداً، وهذا من شأنه أن يعمق الهوّة بينه وبين العهد، وبالتالي سيرسم علامات استفهام كثيرة عن مدى قدرة ميقاتي على النجاح بمهمته.

وكشفت المعلومات، أن الرئيس المكلف لن يعطي مهلة مفتوحة للتأليف، وقد أبلغ ذلك إلى المعنيين بعملية التشكيل وعلى أعلى المستويات، كما أنه سيكون واضحاً مع الكتل النيابية التي سيلتقيها في المشاورات غير الملزمة التي سيجريها معها، اليوم، بأن وضع البلد لا يسمح بإطالة أمد التأليف، بما يعني أن ولادة الحكومة لا يجب أن تتعدى أسابيع قليلة، خاصة وأن الأحوال المعيشية والحياتية تستدعي عملية إنقاذ فورية، لا يمكن إلا أن تقوم بها حكومة تحظى بثقة اللبنانيين أولاً والمجتمع الدولي ثانياً، ما يحتم تضافر الجهود للخروج من النفق.